مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد9 العدد1 – مارس 2022

OEB Univ. Publish. Co.

أهمية تأهيل وتطوير العنصر البشري في الجزائر كآلية لزيادة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر

The importance of rehabilitating and developing the human element in Algeria as a mechanism to increase its attractiveness to foreign direct investment

دغموم هشام[1]*، قبايلي عبدالنور[2]

[1] جامعة الجزائر3 ، deghmoum.hichem@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر3، kebaili.abdennour@univ-alger3.dz

تاريخ التسليم:2022/01/27، تاريخ المراجعة: 2022/02/22،تاريخ القبول: 2022/03/02

ملخص

جاء هذا البحث ليبين ويوضح أهمية الدور الذي يلعبه تأهيل وتطوير العنصر البشرى والارتقاء بمستوى مهارته في الجزائر، كآلية هامة وفعالة لتقوية جاذبيتها واستقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد وقفنا من خلال هذا البحث على حقيقتين هامتين، الأولى مفادها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مازالت دون مستوى الطموحات المرجوة، وأما الثانية فمفادها أن توفر القدرات العلمية والكفاءات المهنية والمتخصصين في الجزائر، سيمثل حافزا للشركات الاستثمارية العالمية لاختيارها كمكان لتوظيف أموالها وفتح فروع لها بها.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، العنصر البشري.

Abstract

This research aims to highlight the importance of qualifying and developing the human element in Algeria, in increasing its attractiveness and attracting foreign direct investment, and through this research we have stood on two important facts. The first is that foreign direct investment flows to Algeria are still weak, and the second is that it provides scientific capabilities. And professional competencies and specialists in Algeria, will encourage foreign investors to invest.

Keywords : Investment climate; foreign direct investment; human capital.

***المؤلف المراسل: دغموم هشام، الإيميل:** dhicemit@gmail.com

1.مقدمة:

لقد أكد أغلب الاقتصاديون بالرغم من اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الإنسان وتأثيره الفاعل والايجابي في عملية التنمية الاقتصادية، وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية، فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الإنسان، فحسب كارل ماركس الإنسان هو أثمن رأس مال.

ولقد أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الإنتاجي، إلى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الإنتاج، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى إعداد الإنسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه، وزيادة ممارساته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي. (صبري، 2013، صفحة 10)

فالاقتصادي الشهير فردريك هاربيسون، يرى أن الموارد البشرية تمثل حجر الأساس لثروة الأمم، وأن رأس المال والموارد الطبيعية هي عناصر إنتاج سلبية، وأن العنصر البشرى هو عامل الإنتاج النشط والفعال، إذ أنه هو الذي يقوم بتكوين رأس المال المادي، ويستغل الموارد الطبيعية وينشئ المؤسسات، ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، كما يرى نفس الاقتصادي أن الدولة التي لا تستطيع أن تنمى القدرات والمعارف لدى شعبها، وأن توظف هذه القدرات والمعارف بشكل فعال لخدمة الاقتصاد الوطني، لن تستطيع أن تطور أي شكل آخر.

فقد أصبح في وقتنا الحالي تطوير القدرات العلمية من المعايير المهمة والرئيسة لقياس تطور البلدان، ومعرفة درجة تقدمها ورفاهيتها، ولم تعد المقاييس التقليدية كمؤشرات الدخل كافية، فالفجوة تزداد بين أغلب الدول النامية والدول المتقدمة بالرغم من انخفاض مستويات الفقر، وارتفاع معدل توقع الحياة وانخفاض معدل الوفيات بين الأطفال.

كما أصبح تطوير المهارات والقدرات البشرية له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما توفره هذه القدرات من أيد عاملة مدربة وكفوءة، كما أنها توفر الأرضية المناسبة التي تسهل عمل المستثمر الأجنبي وتكون أحد عوامل الجذب له، وهذا في ضوء الاعتماد المتزايد من قبل الشركات العالمية على أحدث التقنيات في التصنيع والتطوير المستمر لمنتجاتها.

وسنستعرض من خلال هذا البحث نقطة هامة جدا، ألا وهي الدور الذي يلعبه تأهيل وتطوير العنصر البشري في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري وجعله أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا انطلاقا من البحث عن الإجابة المناسبة للتساؤل التالي:

هل توفر القدرات العلمية والكفاءات المهنية والمتخصصين في الجزائر، سيمثل حافزا للمستثمرين الأجانب المباشرين لاختيارها كمكان لتوظيف أموالهم فيها وفتح فروع لهم بها؟

وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية التالية:

إن توفر القدرات العلمية والكفاءات المهنية والمتخصصين في الجزائر يعني إمكانية تحقيق إنتاجية أكبر، وهو الأمر الذي سيمثل حافزا للشركات الاستثمارية الأجنبية لاختيارها كمكان لتوظيف أموالها فيها وفتح فروع لها بها.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية هذا البحث تتجلى في إبراز وتوضيح الدور الذي يلعبه تأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته في الجزائر، في ترقية مناخها الاستثماري وجعله أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا في ظل الحقيقة التي مفادها أنه في الوقت الحالي أصبح تطوير المهارات والقدرات البشرية له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق توفير أيد عاملة مدربة وكفوءة، توفر الأرضية المناسبة التي تسهل عمل المستثمر الأجنبي وتكون أحد عوامل الجذب له، وهذا في ضوء الاعتماد المتزايد من قبل الشركات العالمية على أحدث التقنيات في التصنيع والتطوير المستمر لمنتجاتها.

أما عن الهدف المرجو من وراء هذا البحث فيتمثل في إبراز أهمية دور تأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته في ترقية مناخ الاستثمار وزيادة قدرته التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولإنجاز هذا البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة في ظل الفرضية الموضوعة، ارتأينا التطرق إلى المحورين التاليين:

المحور الأول: عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتقييم مناخها الاستثماري خلال الفترة 2010-2020؛

المحور الثاني: استعراض دور وأهمية تأهيل وتطوير العنصر البشرى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. عرض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2020 :

حتى نتمكن من عرض التطورات الحاصلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2020، ارتأينا إدراج الجدول التالي والذي يستعرض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة المذكورة أعلاه مع مقارنتها مع دول مغاربية وأخرى خليجية وذلك لتقييم أهميتها وحجمها ومدى تطورها.

جدول 1: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات القيمة بـ 10^9 دولار	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة – الجزائر	2,3	2,57	1,5	1,69	1,5	0,59-
معدل النمو	16,3-	11,74	41,63-	12,67	11,24-	-
القيمة – تونس	3,11	2,27	1,6	1,12	1,06	1,0
معدل النمو	84,24	27,01-	29,52-	30,0-	5,36-	5,66-
القيمة – المغرب	1,57	2,52	2,73	3,29	3,56	3,26
معدل النمو	19,57-	60,51	8,33	20,51	8,21	8,43-
القيمة – الإمارات	5,5	7,68	9,57	9,77	11,07	8,55
معدل النمو	37,40	39,64	24,61	2,09	13,31	22,76-
السنوات القيمة بـ 10^9 دولار	2016	2017	2018	2019	2020	
القيمة – الجزائر	1,64	1,20	1,51	1,38	1,12	
معدل النمو	377,97	26,83-	25,83	8,61-	18,84-	
القيمة – تونس	0,89	0,88	1,04	0,84	0,65	
معدل النمو	11,0-	1,12-	18,18	19,23-	22,62-	
القيمة – المغرب	2,16	2,69	3,64	1,72	1,76	
معدل النمو	33,74-	24,54	35,32	52,74-	2,32	
القيمة – الإمارات	9,61	10,36	10,39	17,87	19,88	
معدل النمو	12,40	7,80	0,29	71,99	11,24	

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على معطيات:

(البنك الدولي، 2020، صفحة 4)، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2021، صفحة 48).

من خلال تحليل البيانات المحتواة في الجدول السابق، يمكن الجزم أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عرف منحى متناقص إذ بلغت قيمة الاستثمارات الواردة ذروتها في مستهل فترة الدراسة أي سنة 2011 بمبلغ قدره 2,57 مليار دولار ثم ما فتئت أن انخفضت بنسبة كبيرة قدرت -41,63 % سنة 2012 لتبلغ 1,5 مليار دولار ثم حافظت على استقرارها في حدود 1,5 مليار دولار إلى أن حلت سنة 2015 والتي عرفت أسوأ حصيلة للجزائر منذ فترة طويلة بحصيلة سالبة قدرها 590 مليون دولار وهو ما يعكس عزوف المستثمرين المباشرين الأجانب عن الوجهة الجزائرية التي يرونها لا تلبي تطلعاتهم وتشوبها الكثير من العراقيل الإدارية والبيروقراطية، ثم ابتداء من سنة 2016 عاود مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسترجع مكانته التي كان عليها قبل نكسة سنة 2015 واستقرت في حدود 1,64 مليار دولار، مسجلة بذلك أعلى نسبة نمو طيلة فترة الدراسة والتي بلغت 377.97%، ثم ما فتئت أن انخفضت

مرة أخرى وبنسب معتبرة وذلك طيلة سنوات 2017، 2018، 2019، 2020، إذ بلغت 1,12 مليار دولار سنة 2020.

ومقارنة مع الدول المغاربية الأخرى تونس والمغرب، فقد حلت الجزائر في المرتبة الأولى سنة 2011، وحلت في المرتبة الأخيرة سنوات 2012 و2015، بينما استقرت في المرتبة الثانية في باقي السنوات، حيث حافظت المغرب على الريادة مغاربيا منذ سنة 2012 وبمستوى تدفقات في حدود 3,5 مليار دولار (البنك الدولي، 2020).

ولتوضيح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ارتأينا ترجمة الجدول السابق على شكل منحنى بياني يبين الاتجاه العام لتلك الاستثمارات.

الشكل 1: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2020

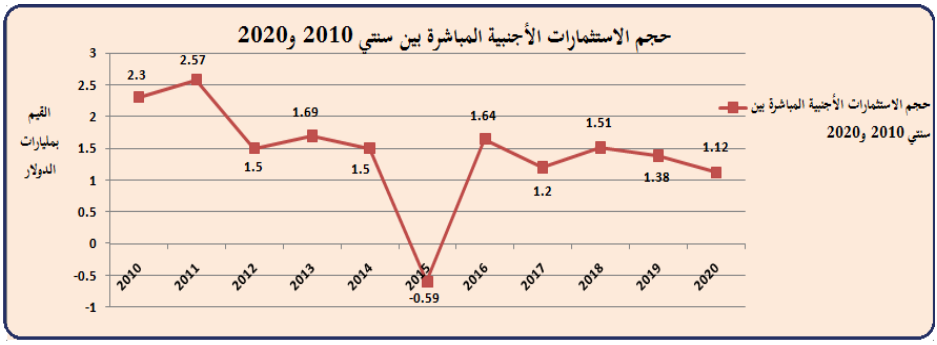

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على معطيات الجدول 1

من خلال الرسم البياني المبين في الشكل السابق يمكن ملاحظة الاتجاه التنازلي لمستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر فانطلاقا من سنة 2010 أين كانت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبلغ 2,3 مليار دولار، استقرت سنة 2020 في حدود 1,2 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة سالبة قدرها -47.82 %.

3. واقع مناخ الاستثمار في الجزائر:

من أجل استعراض مدى تأثير المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية، لتحسين وترقية مكونات مناخها الاستثماري في الآونة الخيرة، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ارتأينا أن ندرس ونبين نظرة العالم الخارجي لمناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2020، وذلك عن طريق الوقوف على ترتيبها ضمن كل من مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ومؤشر مدركات الفساد.

1.3. تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

قصد توضيح وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول 2: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2011- 2020

السنوات / المؤشرات الفرعية	ترتيب 2011	ترتيب 2012	ترتيب 2013	ترتيب 2014	ترتيب 2015	ترتيب 2016	ترتيب 2017	ترتيب 2018	ترتيب 2019	ترتيب 2020	فرق الترتيب بين 2011 و2020
الشروع في النشاط	150	153	139	141	141	145	142	145	150	152	↓ 2 -
استخراج تراخيص البناء	117	118	122	127	127	122	77	146	129	121	↓ 4 -
الحصول على الكهرباء	-	-	150	147	147	130	118	120	106	102	-
تسجيل الملكية	165	167	156	157	157	163	162	163	165	165	0
الحصول على الائتمان	139	150	169	171	171	174	175	177	178	181	↓ 42-
حماية المستثمرين الأقليات	74	79	123	132	132	174	173	170	168	179	↓ 95-
دفع الضرائب	162	164	174	176	176	169	155	157	156	158	↑ 4+
التجارة عبر الحدود الدولية	123	127	131	131	131	106	178	181	173	172	↓ 49-
تنفيذ العقود التجارية	123	122	120	120	120	176	102	103	112	113	↑ 10+
تصفية الشركة	52	53	94	97	97	73	74	71	76	81	↓ 29-
الترتيب العام في المؤشر	143	148	147	154	154	163	156	166	157	157	↓ 14 -

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مأخوذة من:

(world bank group, 2015, p. 168) (world bank group, 2016, p. 184) (world bank group, 2017, p. 189) (world bank group, 2018, p. 143) (world bank group, 2019, p. 153) (world bank group, 2020, p. 4)

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجزائر تحصلت خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصادات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المراكز: 148، 147، 154، من بين: 183، 189، 189، دولة شملها الترتيب على التوالي سنوات 2012، 2013، 2014، وقد حافظت على المرتبة 154 عالميا من أصل 190 دولة سنة 2015، ثم تقهقرت إلى المرتبة 163 في السنة الموالية ثم ارتقت إلى الرتبة 156 بتحسن قدره 7 مراتب سنة 2017، إلا أنها لم تحافظ على هذا المكسب وعاودت التراجع إلى المرتبة 166 سنة 2018، ثم تحسن أداءها نسبيا سنتي 2019 و2020 مقارنة مع سنة 2019 وذلك من خلال تحسين ترتيبها بـ 9 مراتب، ومع هذا ظل أداءها متذبذب وغير مستقر فمقارنة رتبة 2020 مع 2011 نلاحظ أن الجزائر خسرت أربعة عشرة مرتبة في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، وهي بالتالي من البلدان

التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة ، وهذا بالرغم من جملة الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، فقد جاءت حسب تقرير مناخ الأعمال لسنة 2020، في المرتبة 152 فيما يخص مؤشر الشروع في النشاط التجاري (تأسيس الكيان القانوني للمشروع)، إذ تتطلب هذه المرحلة 12 إجراء بمتوسط عدد أيام بلغ 18 يوم، بينما احتلت نيوزيلندا المرتبة الأولى بمتوسط أيام بلغ نصف يوم وإجراء واحد فقط، أما مؤشر إجراءات استخراج رخص البناء فقد حلت فيه الجزائر في المرتبة 121 بـ 19 إجراء وبمتوسط عدد أيام بلغ 131 يوما، بينما احتلت هونغ كونغ المرتبة الأولى بـ 11 إجراء وبمتوسط عدد أيام بلغ 72 يوما، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في المرتبة 185 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر (world bank group, 2022).

وبالرغم من هذه المراتب المتأخرة في الترتيب العالمي، الذي يدل على عدم تحسن مناخ الأعمال في الجزائر وتوجهه نحوا الأسوأ، مكرسا أغلب الممارسات التي لا يحبذها المستثمرون الأجانب، من بيروقراطية وعدم مرونة في الإجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة وطول المدة اللازمة لاستخراج معاملاتهم، إلا أنه لا بد من التنويه إلى المكاسب التي حققتها الجزائر في مستويات مختلفة، فعلى سبيل المثال حسنت الجزائر رتبتها في مؤشر الحصول على الكهرباء بـ 48 مركزا، إذ تقدمت من المرتبة 150 سنة 2013 إلى المرتبة 102 سنة 2020، بحيث يتطلب الأمر في الجزائر 5 إجراءات ومتوسط 84 يوما بعدما كان يتطلب سنة 2015 متوسط 180 يوما، أما فيما يخص دفع الضرائب فقد حسنت الجزائر رتبتها بـ 18 مركزا مقارنة مع سنة 2014، إذ أصبحت تحتل سنة 2020 الرتبة 158(world bank group, 2019)، فيما كانت أفضل رتبة حصلت عليها الجزائر هي 81، وتتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير قدر بـ 1.3 يوم، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهو ما عكسته المعطيات السابقة، لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر، حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة، ومع هذا لا زال الطريق طويلا أمام

الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري والأخذ بكل مسببات مناخ الأعمال الملائم والتنافسي لجعل الجزائر قبلة محببة للمستثمرين الأجانب ووضعها على سكة التطور والرقي.

2.3. تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

قصد تقييم مناخ الأعمال في الجزائر من خلال استعراض تطور وضعه في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول 3: وضع الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2015-2019

مجموعات الدول حسب قوة الأداء	الدول العربية التي شملها المؤشر	وضعية الجزائر حسب تقرير 2015			وضعية الجزائر حسب تقرير 2016			وضعية الجزائر حسب تقرير 2017			وضعية الجزائر حسب تقرير 2018			وضعية الجزائر حسب تقرير 2019		
		قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/16	الرتبة عالميا/109
الدول ذات الأداء المرتفع	الإمارات العربية المتحدة	54	1	29	54	1	29	58	1	23	60	1	23	62	1	23
	قطر	51	2	34	52	2	34	53	2	38	54	2	38	50	2	45
	السعودية	48	5	45	48	4	46	49	5	48	51	4	41	48	3	46
	الكويت	49	4	44	48	5	47	50	4	44	49	5	49	48	4	50
	البحرين	50	3	40	50	3	40	50	3	42	52	3	40	46	5	53
	سلطنة عمان	46	6	51	47	6	50	47	6	52	48	6	52	45	6	59
الدول ذات الأداء المتوسط	تونس	42	9	61	40	10	71	42	10	70	41	10	71	41	7	68
	المغرب	42	10	64	42	8	62	43	8	62	42	9	69	40	8	69
	الأردن	40	8	59	42	7	59	44	7	59	43	7	64	39	9	70
الدول ذات الأداء الضعيف	لبنان	44	7	58	41	9	67	42	9	68	43	8	65	38	10	73
	مصر	39	11	74	38	11	76	41	11	73	39	11	75	38	11	74
	الجزائر	34	12	87	34	12	87	35	12	87	34	12	86	33	12	84
الدول ذات الأداء الضعيف جدا	موريتانيا	27	14	105	28	14	105	28	13	104	25	14	105	25	13	102
	العراق	26	15	106	26	16	107	28	15	106	24	15	106	23	14	105
	السودان	48	16	107	48	15	106	27	16	107	25	13	104	20	15	106
	اليمن	29	13	102	29	13	104	28	14	105	23	16	107	19	16	107

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على معطيات مستقاة من:

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، الصفحات 102-185)، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2016، الصفحات 102-185)، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017، الصفحات

48–95)، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2018، الصفحات 48–95)، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، الصفحات 48–79)

تشير نتائج الجدول أعلاه، إلى أن الجزائر قد تبوأت طيلة السنوات الخمسة الأخيرة مراتب متأخرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا سواء على المستوى العالمي أو العربي، فقد حلت عام 2019 في المرتبة 84 من بين 109 دولة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 33 نقطة، ومقارنة بعام 2015 تحسنت رتبة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بثلاث مراتب، والجدير بالذكر أن الدول 109 التي شملها المؤشر قسمت إلى 7 مجموعات جغرافية هي: مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي، مجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى، مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، مجموعة دول جنوب آسيا، مجموعة الدول العربية ومجموعة دول إفريقيا. والجزائر تدخل ضمن مجموعة الدول العربية التي حلت حسب نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2019 في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 38.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 71. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019).

وفيما يخص ترتيب الجزائر داخل مجموعة الدول العربية فقد احتفظت بنفس الترتيب منذ سنة 2015 إلى غالية 2019، فقد حلت في المرتبة 12 من أصل 16 دولة عربية شملها المؤشر وذلك بعد استبعاد كل من ليبيا وسوريا والصومال وجيبوتي من عملية المسح، وتعتبر المرتبة 12 مرتبة جد سيئة، بحيث حلت في آخر ترتيب الدول ذات الأداء الضعيف مما يجعلها على مقربة من الدول ذات الأداء الضعيف جدا وهي دول ذات اقتصاد منهار سواء جراء الحروب والنزاعات الداخلية كالسودان والعراق واليمن أو دول متخلفة اقتصاديا ومؤسساتيا ومعرضة باستمرار إلى خطر الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي والأمني كموريتانيا.

أما عن أداء الدولة الجزائرية في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار، فمن الواضح أن الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية سجل 15 نقطة وهو ضعيف جدا، خصوصا إذا ما قارناه بالمتوسط العالمي البالغ 23.6 نقطة، وكذلك جاء الأداء أقل

من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 2: مقارنة أداء الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019

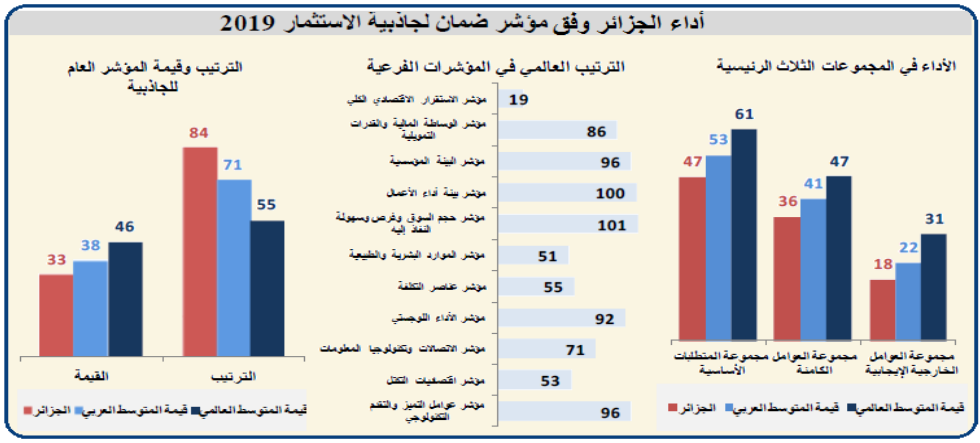

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، صفحة 56)

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة الفجوة الكبيرة بين مناخ الأعمال الجزائري مع المتوسط العالمي وحتى المتوسط العربي وهو ما يؤكد عدم جاهزية مناخ الأعمال في الجزائر للدخول في منافسة قوية مع الدول الأخرى سواء على المستوى العربي أو العالمي.

3.3. تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد:

يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الأعمال كأحد المعوقات داخلها، ويستند المؤشر إلى 14مسحا ميدانيا، تقوم به 7 مؤسسات دولية مستقلة، ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وتمزج أرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما ترصد هذه المؤسسات المعلومات حول لأي مدى تم معاقبة المسؤولين في المناصب العامة في شبهات فساد ولأي مدى تستطيع الحكومة أن تسيطر على الفساد، وهل هناك إجراءات واضحة تحكم عملية تخصيص الأموال العامة بما يتيح المساءلة، وهل هناك كيان مستقل يعمل على تدقيق استخدام الأموال العامة، وهل القضاء مستقل ويحاكم الوزراء والمسؤولين العامين في حالة وجود فساد، وهل هناك شفافية في الإنفاق العام والعقود العامة، هل يتم دفع رشاوى وما مدى شيوعها؟. ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها على الأقل إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد (عويد، 2016، صفحة 12).

وحتى نتمكن من معرفة وتقييم درجة وحجم تفشي الفساد من عدمه في مناخ الأعمال الجزائري خلال الفترة 2010– 2019، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

جدول 4: تطورات الترتيب العالمي لكل من الجزائر والإمارات العربية وقطر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2010–2020

البيانات	الفترة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	قيمة المؤشر	29	29.4	34	36	36	36	34	33	35	35	36
	درجة الفساد	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
	الرتبة عالميا	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106	104
الإمارات العربية	قيمة المؤشر	63	68.33	68	69	70	70	66	71	70	71	71
	درجة الفساد	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
	الرتبة عالميا	28	28	27	26	25	223	24	21	23	21	21
قطر	قيمة المؤشر	77	71.55	68	68	69	71	61	63	62	62	63
	درجة الفساد	منخفضة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
	الرتبة عالميا	19	22	27	28	26	22	31	29	33	30	30

المصدر: من إنجاز الباحثين بالإعتماد على معطيات متحصل عليها من: (منظمة الشفافية الدولية، 2021، صفحة 3)

من خلال المعطيات المعروضة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد متدنية جدا، فقد تراوحت ما بين 29 و36 وهذا طيلة الفترة الممتدة مابين 2010 – 2020، مما يعني أنه حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب، فإن الجزائر تعتبر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد، وهو ما كان قد نص عليه تقرير التنافسية لعام2011 – 2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (الذي يتم فيه استقصاء أراء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما)، من خلال ذكره أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 16% بعد كل من التمويل بـ 19.2% والبيروقراطية بـ 18.4%، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الأعمال في الجزائر. (الحرة، 2020).

أما إذا جئنا إلى الترتيب العالمي والعربي للجزائر في هذا المؤشر ومقارنته بترتيب كل من الإمارات العربية وقطر، فإنه استنادا إلى المعطيات المعروضة في الجدول 4 ونتائج تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020، نجد أن الجزائر رتبت في درجات متدنية جدا ابتداء من 2010 وإلى غاية 2020، وهذا نتيجة لتوسع رقعة الفساد فيها وزيادة منسوبه، وهو ما جعل الجزائر ومنذ سنة 2010 لا تكاد تفارق المرتبة فوق المائة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، لتستقر سنة 2020 عند المرتبة 104 عالميا من أصل 180 دولة، وا10عربيا من أصل 20 دولة عربية، وذلك نتيجة

لتسجيلها قيمة 36 نقطة، وهي قيمة تعد جد متدنية في سلم مؤشر مدركات الفساد، في حين نجد أن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر نتيجة لجهودهما الكبيرة المبذولة في سبيل محاربة الفساد من أجل القضاء جعلهما تسجلان قيم عالية ضمن مؤشر مدركات الفساد، وتصنفان ضمن الثلاثين دولة الأولى عالميا من حيث انخفاض درجات الفساد، فقد احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر مركزي 21 و30 عالميا على التوالي، وتصدرتا قائمة الدول العربية في مؤشر الشفافية الدولية بتحصلهما على 71 نقطة و623 نقطة في المؤشر على التوالي. (Knoema, 2020)

وفي الأخير ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن الفساد يثقل كاهل الجزائر، بسبب انتشاره وتفشيه على مستوى كافة قطاعات الدولة وأسلاكها، وهو ما أنجر عنه انفجار شعبي مؤخرا.

المحور الثاني: استعراض دور وأهمية تأهيل وتطوير العنصر البشرى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سنستعرض من خلال هذا المحور نقطة هامة ومهمة جذا، ألا وهي الدور الذي يلعبه تأهيل وتطوير العنصر البشرى في جعل الدول أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن قبل ذلك ارتأينا أن نتطرق أولا إلى إبراز أهم سبل تطوير وتأهيل العنصر البشري

4. سبل تطوير وتأهيل العنصر البشرى:

يقصد بتأهيل العنصر البشرى إكساب الفرد مهارات وخبرات علمية وتحسيسية بأهميته في المؤسسة، ورفع مستواه الثقافي وجعله أكثر مرونة مع ظروف العمل المختلفة وإعطائه الفرصة لإثبات الذات وتمكينه من اتخاذ القرارات التي تحدث على مستواه، الشيء الذي يبعث في نفسه روح المسؤولية والولاء والشعور بالانتماء للمؤسسة، فيدافع عن مصالحها كما يدافع عن مصالحه الخاصة. (فلاحي، 2008، صفحة 25) ويقوم التأهيل البشري على محورين أساسين هما:

- إكساب الفرد قدرات تمكنه من الوصول إلى مستوى متقدم الرخاء الإنساني؛
- التوظيف الجيد للقدرات المكتسبة في مختلف الأنشطة الإنسانية.

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم السبل الكفيلة بتأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته في شتى المجالات والميادين.

1.4. تطوير النظام التعليمي وتأهيله المهني والعلمي(النظري والتطبيقي) وتوسيع تطبيقه وربطه بإستراتيجية التنمية الشاملة:

تجمع معظم أدبيات التنمية على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات.

ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من اجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس.

ويعتمد اقتصاد المعرفة اعتماداً أساسيا على التعليم وتنمية الموارد البشرية، فقد دأبت كثير من الدول المتقدمة على صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية البشرية لشعوبها باعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، التكنولوجي، الاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب.

فالاستثمار في البشر هو أفضل استثمار وعن طريق التعليم يمكن أن يتحقق استدامة التنمية – لا سيما التنمية البشرية– ورفع معدلاتها التي تكفل توسيع الخيارات الاقتصادية والسياسية والفكرية للأجيال الحالية من البشر ولا تنقص من نصيب الأجيال القادمة.

ويعتبر الإنفاق على التعليم أحد أفضل الاستثمارات، لأنه استثمار فى تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة هامة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم ، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن سنة إضافية واحدة فى التعليم تحقق نمواً فى الناتج المحلى بنسبة 7% وهذا يوضح أهمية التعليم وأهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة (اسماعيل، 2019).

ولقد دأبت كثير من الدول المتقدمة على صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية البشرية لشعوبها باعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، التكنولوجي، الاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب، والتوجه نحو تنمية قدرات الابتكار والاختراع والمعرفة، هو بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية، وبالتالي دفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ فقد تفطنت الدول كما المنظمات إلى العائد المباشر للاستثمار في التعليم، واتجهت الدول المتقدمة والشركات إلى استحداث أساليب جديدة للتعليم. (بولصباع، 2016، صفحة 123).

ويعتبر التعليم مدخل أساسي لتنمية الموارد البشرية وإعدادها بالشكل الأمثل الذي يلبى احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

وفى هذا يقول الحكيم الصيني (كيواه تزو) الذي عاش في القرن الخامس عشر قبل الميلاد: " إذا كنت تخطّط لسنة فاغرس بذرة، وإذا كنت تخطّط لعشر سنوات، فازرع شجرة، أما إذا كنت تخطّط لمائة عام، فعلم الناس، فعندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولا واحدا ، وعندما تعلِّم الناس تحصد مائة محصول ".

فالتعليم يعتبر حاجة ضرورية وملحة لكل فرد من أفراد المجتمع، حاضراً ومستقبلاً، لأنه ضرورة وحاجة حياتية لا يمكن الاستغناء عنها ، فهو الوسيلة التي عن طريقها يتم بناء قوة عمل منتجة تسهم في عملية التنمية في المجتمع، " كما يؤدى التعليم مهمة أساسية في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير الفكر النقدي الذي يساعد في عملية البناء والتطوير والتغيير المجتمعي والنهوض بالإنتاج والإنتاجية "، ويساعد على تغيير تفكير الموارد البشرية وسلوكها بما يتلاءم مع متطلبات الحياة، ويوسع المعارف لديها ويرفع من مستوى وعيها المادي ويسهل عملية التكيف مع البيئة المحيطة بها ويكسبها المهارات والخبرات والكفاءات لمواكبة التطورات في كافة مجالات الحياة.

فالموارد البشرية – باعتبارها من أهم العناصر الإنتاجية التي تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة فى المجتمع – لن تؤدى دورها دون تعليم ، وتشير نظريات النمو الاقتصادي في هذا الصدد إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً، وبالتالي فإن الموارد البشرية تساعد في التقدم التقني وتعتبر مصدراً هاماً من مصادر النمو المستدام . ولقد اهتم الاقتصاديون بالتعليم حيث اعتبره (آدم سميث) " عاملاً للاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لا بد من توفره لتحقيق أى تنمية اقتصادية ".

ومما تقدم يمكننا القول بأن للتعليم وظيفة اقتصادية وأخرى اجتماعية، (عبد المعطى، 1995) نلخصهما فيما يلي:

- الوظيفة الاقتصادية : تتمثل في إعداد وتأهيل القوة البشرية العاملة الفنية المطلوبة فى جميع التخصصات ، لتزويد سوق العمل بها.
- الوظيفة الاجتماعية : تتمثل في إعداد وتهيئة القوة البشرية العاملة الفنية ثقافياً واجتماعياً بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية السائدة في المجتمع . فكما يكون المجتمع يكون التعليم وكما يكون التعليم يكون المجتمع " .

2.4.العمل على إنشاء المناطق الحرة الصناعية:

نرى حسب تصورنا أنه يمكن توضيح دور المناطق الحرة الصناعية في تأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته، من خلال العلاقة الموضحة في الشكل التالي:

شكل 3: شرح العلاقة السببية بين إنشاء المناطق الحرة الصناعية وتأهيل وتطوير العنصر البشري

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن إنشاء المناطق الحرة الصناعية يعمل على توفير القدرات العلمية والمهنية العالية المستوى، وزيادة القدرة الإنتاجية وتحسن المهارات الإدارية والتسييرية.

وفيما يلي نوضح كيفية مساهمة المناطق الحرة الصناعية في تأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته: (عبد الحسين، 2013، صفحة 18)

✓ للشركات الاستثمارية العالمية الناشطة داخل المناطق الحرة الصناعية دور مهم في زيادة كفاءة استخدام التقنيات الحديثة، معتمدة على خبراتها التي حصلت عليها من تجاربها في الدول الأخرى، وفي حالات معينة تلجأ هذه الشركات إلى فتح مراكز محلية للبحث والتطوير، من أجل تطوير تقنياتها بما يتلاءم ونمط الاستهلاك السائد، وبذلك فإن القدرات العلمية والكفاءات المهنية والإختصاصيين سيكتسبون خبرة كبيرة من خلال عملهم في تلك المراكز، فضلا عن أن فتح تلك المراكز سيحفز الشركات المحلية على فتح مراكز مماثلة، وبالتالي فرص عمل أكبر للكفاءات العلمية وأصحاب المهارات المهنية.

✓ تسهم مشاركة العمال والموظفين والمختصين المحليين في مشاريع الشركات الاستثمارية التي تنشط في المناطق الحرة الصناعية بإكسابهم العديد من المهارات والخبرات الفنية والإدارية، التي يقوم هؤلاء بنقلها فيما بعد واستخدامها في الشركات المحلية عندما يلتحقون بها، ومن ثم تنتقل

هذه التقنيات إلى أكبر عدد ممكن من العمال والمختصين في البلد المضيف للمناطق الحرة الصناعية.

✓ تسهم المناطق الحرة الصناعية في تطوير القدرات العلمية والمهنية وذلك بشكل غير مباشر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى يد عاملة ماهرة وذات مواصفات علمية عالية، وبالتالي سيحفز ذلك الشركات المحلية من أجل المنافسة على استقطاب الموظفين والعمال ذوي التأهيل العلمي والمهني العالي المستوى ، وعليه فان الجامعات والمعاهد والمراكز المهنية لا بد وأن تستجيب لطلب السوق من خلال تطوير مخرجاتها وتنويع اختصاصاتها.

3.4 إبراز أهمية توفر القدرات العلمية والكفاءات المهنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته، سواء فيما يتعلق بقدرته على تولي مسؤولية إدارة الشركات من الناحية المالية والمحاسبية، أو قدرته على العمل والتحكم في التقنية المطلوبة في ظل المنافسة العالمية، وهو ما أكدته العديد من الدراسات، من خلال استخلاصها أنه كلما توفر رأس المال البشري العالي المستوى في بلد ما، كلما ارتفعت جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ذلك البلد، فقد بين(Lucas) في بحثه الموسوم بـ لماذا لا يتدفق رأس المال من البلدان الغنية إلى الفقيرة، أن نقص الموارد البشرية المؤهلة يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وقدم Zhang and Markusen في دراستهما الموسومة تحت عنوان الشركات المتعددة الجنسية ومواصفات البلد المضيف، نموذجا يوضح أن توفر قوى العمل الماهرة في البلد المضيف هو مطلب أساسي للشركات المتعدية الجنسية ومؤثر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوضح Dunning في دراسة له بعنوان الشركات متعدية الجنسية والاقتصاد العالمي، أن مهارة ومستوى تعليم قوى العمل يمكن أن يؤثر في كل من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات متعددة الجنسية، لذلك فان العلاقة بين رأس المال البشري المؤهل والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية، بمعنى أنه كلما توفر في بلد ما رأس المال البشري المؤهل والمدرب ارتفعة إمكانية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا البلد ، وقد أيد ذلك Noorbakhsh في دراسته الموسومة تحت عنوان رأس المال البشري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أدلة تطبيقية جديدة،إذ أوضح فيها أن لرأس المال البشري تأثيرا موجبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن أهمية رأس المال البشري للاستثمار الأجنبي المباشر تزداد عبر الزمن. (Hock, 2005, p. 18)

وبصفة عامة يمكن القول أن العلاقة بين القدرات العلمية والمهارات المهنية، و الاستثمار الأجنبي المباشر، هي علاقة طردية ومتبادلة، إذ أن توفر القدرات العلمية والمهارات المهنية يلعب

دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب من جهته دورا فعالا في ترقية وتطوير المستوى العلمي والمهني للموظفين والعمال داخل البلد المضيف، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل 4: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر القدرات العلمية والمهنية

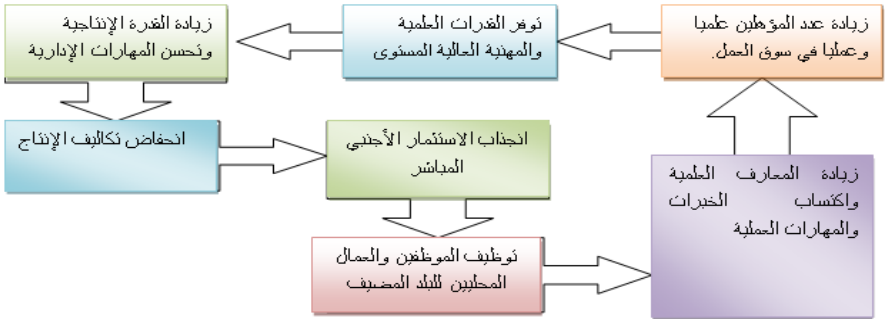

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن توفر القدرات العلمية والمهنية العالية المستوى يؤدي إلى جذب الاستثمار لأجنبي المباشر، وهذا الأخير يسهم بدوره في تكوين القدرات العلمية والخبرات المهنية وبالتالي توفر القدرات العلمية والمهنية العالية المستوى، أي هناك علاقة طردية تبادلية بين كل من القدرات العلمية والمهارات المهنية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يلي نوضح بدرجة من الدقة والتفصيل لتأثير توفر القدرات العلمية والكفاءات المهنية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (عبد الحسين، 2013، صفحة 25).

- توفر القدرات العلمية والكفاءات المهنية والمتخصصين في بلد ما، يمثل حافزا للشركات الاستثمارية العالمية لاختيار ذلك البلد كمكان لتوظيف أموالها وفتح فروع لها، وذلك لأنه من السهل تدريب العمال والموظفين والمتخصصين ذوي التعليم الجيد، وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي وتسييري في مدة أقل من العمال والموظفين والمتخصصين ذوي المستوى التعليمي المنخفض؛
- تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة في الدول النامية في الأنشطة العالية التقنية، والتي تتطلب عمالة منتجة مع توفر مستويات عالية من المهارة، إذ تسعى الشركات العالمية غالبا إلى استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، وهذه التقنيات لا يمكن استخدامها في الدول المضيفة للاستثمار، ما لم تتوفر على قدرات علمية قادرة على التعامل مع هذه التقنيات؛

- توفر الأيدي العاملة الماهرة ذات القدرات العلمية يعني إمكانية تحقيق إنتاجية أكبر، وكما هو معلوم تعد تكلفة العمل وإنتاجية العمال من المحددات الأكثر أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يعرقل نقص المهارات بالمستويات المطلوبة إمكانية الاستفادة من التطور التقني الذي تستخدمه الشركات الاستثمارية الأجنبية في عملياتها الإنتاجية، ويعرقل إمكانية استخدام الأدوات والآلات بفعالية؛
- يؤدي توفر القدرات العلمية دورا مهما في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المستثمرة، إذ أن توفر هذه القدرات يعني قدرتها على مواكبة التطورات في أساليب الإنتاج التي تقدمها المعطيات الجديدة في مجال العلم والتقنية.

5. خاتمة:

جاء هذا البحث ليبين ويوضح أهمية الدور الذي يلعبه تأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته في الجزائر، في تقوية جاذبيتها واستقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال هذا البحث، إضافة إلى بعض التوصيات المقترحة.

أ- **النتائج:** ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو:

- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مازالت دون مستوى الطموحات المرجوة، وأنها لا تزال ضعيفة؛
- أنه حسب ما تم التطرق إليه في هذا البحث فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية المعتمدة في تقييم مناخ الاستثمار في دول العالم، فإن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار وهذا بالنظر إلى عوامل عديدة، وتصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب؛
- أن تطوير النظام التعليمي وتأهيله المهني والعلمي(النظري والتطبيقي) وتوسيع تطبيقه وربطه بإستراتيجية التنمية الشاملة، يعد من أهم السبل الكفيلة بتأهيل وتطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته في شتى المجالات والميادين
- أن إنشاء المناطق الحرة الصناعية يعمل على توفير القدرات العلمية والمهنية العالية المستوى، وزيادة القدرة الإنتاجية وتحسن المهارات الإدارية والتسييرية، إذ أن المهارات والخبرات الفنية والإدارية المكتسبة للعمال والموظفين في الشركات الأجنبية التي تنشط في المناطق الحرة الصناعية، ستنتقل فيما بعد إلى العمال والموظفين في البلد المضيف للمناطق الحرة الصناعية.

- أن توفر القدرات العلمية والمهنية العالية المستوى يؤدي إلى جذب الاستثمار لأجنبي المباشر، وهذا الأخير يسهم بدوره في تكوين القدرات العلمية والخبرات المهنية وبالتالي توفر القدرات العلمية والمهنية العالية المستوى، أي هناك علاقة طردية تبادلية بين كل من القدرات العلمية والمهارات المهنية، والاستثمار الأجنبي المباشر.
- أن توفر القدرات العلمية والكفاءات المهنية والمتخصصين في بلد ما، يمثل حافزا للشركات الاستثمارية العالمية لاختيار ذلك البلد كمكان لتوظيف أموالها وفتح فروع لها، وذلك لأنه من السهل تدريب العمال والموظفين والمتخصصين ذوي التعليم الجيد، وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي وتسييري في مدة أقل من العمال والموظفين والمتخصصين ذوي المستوى التعليمي المنخفض؛
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر تزايد في الآونة الأخيرة في الدول النامية في الأنشطة العالية التقنية، والتي تتطلب عمالة منتجة مع توفر مستويات عالية من المهارة، إذ تسعى الشركات العالمية غالبا إلى استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، وهذه التقنيات لا يمكن استخدامها في الدول المضيفة للاستثمار، ما لم تتوفر على قدرات علمية قادرة على التعامل مع هذه التقنيات؛

ب- **التوصيات:** حتى يتحقق على أرض الميدان الدور المنتظر من توفير القدرات العلمية والكفاءات المهنية في الجزائر في تقوية جاذبيتها واستقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من:

- ❖ تفعيل دور الجامعات ومعاهد التكوين الجزائرية في تطوير وخلق الكفاءات والكوادر، عن طريق العمل على تطوير النظام التعليمي وتأهيله المهني والعلمي(النظري والتطبيقي) وتوسيع تطبيقه وربطه بإستراتيجية التنمية الشاملة المسطرة؛
- ❖ لابد من العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية، مع ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية الناشطة بها، على المساهمة في نقل التكنولوجيا وتدريب الأفراد في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

1. البنك الدولي، البنك الدولي، (واشنطن، و أ م: البنك الدولي، 2020)؛

2. البنك الدولي،*(2020)*، الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)،

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS (consulté le 03/06/2021)

3. الحرة, *(2020)*، مؤشر الفساد في العالم، ترتيب الدول العربية،

https://www.alhurra.com/archive/2020/01/23 (consulté le:15/01/2021)

4. الزهرة فلاحي، سياسات تأهيل العمالة في القطاع المنتج وانعكاس ذلك على نمو الإنتاجية دراسة مقارنة بين مؤسستي الإسمنت وسونلغاز، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير (الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008)؛

5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (الكويت: المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021)؛

6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (الكويت: المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015)؛

7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (الكويت: المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016)؛

8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (الكويت: المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017)؛

9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (الكويت: المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018)؛

10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (الكويت: المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019)؛

11. رفيق غزوان عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 9، 2016؛

12. رياض بولصباع، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة فى الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، (سطيف ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2016)؛

13. عبد الباسط عبد المعطى، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة فى العلاقة بين التعليم والتنمية فى الوطن العربى،(بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)؛

14. فرحان عدنان عبد الحسين، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–ماليزيا نموذجا–"، . *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 32*، 2013؛

15. محمد خليل صبري، مفهوم التنمية البشرية وتنمية الذات، مكتبة كتاب المقالات، (الخرطوم، السودان: مكتبة كتاب المقالات، 2013)؛

16. محمود محمد اسماعيل. *(2019)*. الاستثمار في التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي، *https://www.azzaman.com (consulté le 15/01/2021)*

17. Hock, W. T, The determinant of Foreign Direct Investment in the Manufacturing Industry of Malaysia. *Journal of Economic Cooperation* , 14-24, 2005;

18. Knoema. *(2020)*. WORLD DATA ATLAS RANKINGS WORLD RANKINGS *Corruption perceptions index2020.*, *https://knoema.com/atlas/ranks/Corruption-perceptions-index (*Consulté le 01 15, 2021)

19. منظمة الشفافية الدولية *(2021)*، مؤشر مدركات الفساد 2020،:
https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_AR_16022021-WEB.pdf (consulté le 03/06/2021)

20. world bank group, world bank group, (Washinton DC, The USA: world bank group, 2015);

21. world bank group, world bank group, doing business 2016: measuring regulatory quqlity efficiency, (Washinton DC, The USA: world bank group, 2016);

22. world bank group, world bank group, doing business 2017: equal opportunity for all.,(Washinton DC, The USA: world bank group, 2017) ;

23. world bank group, world bank group, doing business 2018: reforming to create jobs, (Washinton DC, The USA: world bank group, 2018);

24. world bank group, world bank group, doing business 2019: training for reform, (Washiton DC, The USA: world bank group, 2019);

25. world bank group, world bank group, doing business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies, (Washinton DC, The USA: world bank group, 2020) ;

26. world bank group, *(2022)*. world bank group, doing business, data, 2022, *https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria# (Consulté le 01 04, 2022).*